

Distr.: General
30 June 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير الخامس المرفق المقدم من جمهورية كوريا عملاً
بالبقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) كما تلقت رد جمهورية كوريا على القرار ١٦٢٤
(٢٠٠٥) (انظر المرفق). وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريته لوي

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار

١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب



مرفق

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، أتشرف بأن أحيل التقرير الخامس لجمهورية كوريا إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملاً بقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) (انظر الضميمة).

(توقيع) ي. ج. تشوي
الممثل الدائم

تقرير تكميلي قدمته جمهورية كوريا إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملاً بقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١ - تدابير التنفيذ

١-١ تدرك اللجنة الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا لمواءمة تشريعاتها الجنائية الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال الإرهاب. وقد أشارت جمهورية كوريا في تقريرها الرابع (الصفحة ٥ بالانكليزية) إلى أنها ما زالت قيد سن مشاريع قوانين تتعلق بمعاقبة الهجمات الإرهابية بالقنابل وتمويل الإرهاب. وسيكون من دواعي سرور اللجنة أن تتلقى تقريراً مرحلياً عن المبادرة المذكورة أعلاه، بما في ذلك نسخة عن القانون الجديد في حال اعتماده وعن أي تشريعات أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب. وهل يمكن لجمهورية كوريا أن تصف التغييرات الرئيسية التي أدخلت أو التي خطط لها عبر هذا الإصلاح وهل يمكنها أن تفسر كيف تؤثر هذه التغييرات على التشريعات الوطنية الأخرى في مجال الأمن؟

ألف - تشريعات مكافحة الإرهاب الحالية

لقد استُبعد مشروع قانون مكافحة الإرهاب المجل في تقرير جمهورية كوريا الرابع، والذي اشتمل على أحكام تتصل بالهجمات الإرهابية بالقنابل، لما انتهت فترة ولاية الجمعية الوطنية السادسة عشرة في أيار/مايو ٢٠٠٤.

بيد أنه تجرى مناقشات في الجمعية الوطنية السابعة عشرة الحالية بشأن مشاريع قوانين مماثلة تقيد إنشاء جماعات إرهابية أو الاتصال بها، وتوفير التمويل للإرهاب، وتقديم الدعم للأنشطة الإرهابية.

ويجري أيضاً استعراض مشاريع قوانين أخرى تحدد القواعد الإجرائية لمكافحة الأنشطة الإرهابية.

ومنذ عام ٢٠٠٤، دأبت الوكالات المعنية، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة المالية، على وضع تشريعات لردع توجيه الأموال إلى الجماعات الإرهابية.

وتقوم جمهورية كوريا، على وجه الخصوص، بإنفاذ تشريعات لتعزيز سلامة الطيران وردد استخدام الطائرات في أنشطة إرهابية، مما يعكس المعاهدات متعددة الأطراف بشأن أمن الطيران. وتقيد هذه التشريعات السلوك الإجرامي خلال الرحلات

الجوية التي تقوض أمن الطائرات، والاعتداء على ملاحى الطائرات، وإلحاق الضرر بالطائرات وما يتصل بها من مرافق، واختطاف الطائرات، وتغيير مسار الطيران، وشحن مواد خطيرة على متن الطائرة، وتقديم معلومات الطيران بشكل غير مشروع، والاعتداء على الطائرات.

باء - الآثار المتوقعة لتشريعات مكافحة الإرهاب

ستقوم التشريعات بما يلي:

(أ) المساعدة على جمع معلومات عن الإرهابيين، والتنفيذ الفعال للردود الملائمة؛

(ب) إيجاد مبررات قانونية مباشرة لمقاضاة الأعضاء الذين ينتمون إلى جماعات إرهابية، والأفراد الذين يقومون بتدبير أو إيصال أموال للإرهابيين؛

(ج) السماح للسلطات المعنية بحماية أمن الجمهور وحياة المواطنين الكوريين وممتلكاتهم.

١-٢ وذكرت جمهورية كوريا، في تقريرها الرابع (الصفحة ٣ بالانكليزية)، أن مشروعاً لقانون مكافحة الإرهاب اعتمدته لجنة الاستخبارات التابعة للجمعية الوطنية لكنه ما زال قيد نظر لجنة العدل التابعة للجمعية. وتود اللجنة أن تتلقى تقريراً عن حالة المبادرة المذكورة أعلاه ونسخة عن القانون الجديد في حال اعتماده. فما هي التغييرات الرئيسية التي أدخلت أو التي خطط لها عبر هذا الإصلاح وكيف تؤثر هذه التغييرات على التشريعات الوطنية الأخرى في مجال الأمن؟

استُبعد مشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٤ الذي كان قيد استعراض لجنة العدل التابعة للجمعية الوطنية لما اختتمت الجمعية دورتها. وتجري حالياً مناقشة مشاريع جديدة لقوانين مكافحة الإرهاب داخل لجنة الاستخبارات التابعة للجمعية. وتقترح مشاريع القوانين ما يلي:

(أ) عقد اجتماع وطني لمكافحة الإرهاب لاستعراض السياسات ذات الصلة بالموضوع؛

(ب) إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب لإدماج المعلومات الاستخباراتية واقتفاء أثر الإرهابيين؛

- (ج) إصدار تحذيرات تتعلق بالسفر للرعايا الكوريين الذين يزورون المناطق التي تكون عرضة للإرهاب؛
- (د) وضع سياسات لمكافحة الإرهاب خلال الاحتفالات الرسمية الوطنية الهامة وفي الأماكن والمرافق العامة؛
- (هـ) تقديم المساعدة لجهود الإنعاش بعد وقوع حوادث إرهابية عن طريق توفير قوات الدعم؛
- (و) تقديم تعويضات عن الضرر الذي يلحق بالناس وبالممتلكات والنتائج عن أنشطة إرهابية.

منع تمويل الأعمال الإرهابية وقمعه

٣-١ اللجنة على علم بالقوانين واللوائح التي اعتمدها جمهورية كوريا بغرض قمع تمويل الإرهاب وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وذكرت جمهورية كوريا، في تقريرها الرابع (الصفحة ٣، بالانكليزية)، أن وحدة الاستخبارات المالية في كوريا تعتمد "تطبيق نظام للإبلاغ عن المعاملات النقدية الضخمة اعتبارا من عام ٢٠٠٤، سيقتضي من المؤسسات المالية أن تبلغ عن معاملاتها من النقد والشيكات النقدية التي تتجاوز مبلغا معيناً، سواء كانت مشبوهة أو غير مشبوهة". وتود اللجنة معرفة ما إذا كان نظام الإبلاغ هذا أنشئ بالفعل، وإذا كان الأمر كذلك، تود أن تتلقى تقريراً عن المهام والأعمال التي اضطلع بها حتى الآن.

ألف - الغرض من النظام

يُلزم نظام الإبلاغ عن المعاملات النقدية المؤسسات المالية بالإبلاغ عن كل المعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغاً محدداً، بما يكمل نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، الذي تبلغ المؤسسات المالية بموجبه عن المعاملات المشبوهة استناداً إلى تقديرها الذاتي.

وتمشيا مع "قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية" المنقح (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، دخل نظام الإبلاغ عن المعاملات بالنقدية حيز النفاذ في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقب فترة تحضيرية مدتها سنة.

باء - المعاملات التي يسري عليها نظام الإبلاغ عن المعاملات النقدية

أي معاملة نقدية (مدفوعات/مقبوضات نقدية) يبلغ إجماليها ٥٠ مليون ون كوري أو أكثر يقوم بها نفس الشخص في يوم واحد وفي نفس المؤسسة المالية.

الخفض التدريجي للمبلغ الأقصى المحدد إلى غاية عام ٢٠١٠

٥٠ مليون ون كوري (٢٠٠٦) --< ٣٠ مليون ون كوري (٢٠٠٨) --< ٢٠ مليون ون كوري (٢٠١٠)

جيم - استثناءات

لا تدرج المقبوضات/المدفوعات من الضرائب والتحويلات البرقية/صرف العملات التي لا تتعدى مليون ون كوري، والتي تكون معفاة من شرط تحديد الاسم الحقيقي بموجب "قانون إثبات الاسم الحقيقي في المعاملات المالية"، في المبلغ الإجمالي للمعاملة.

وتعفى المعاملات النقدية بين المؤسسات المالية أو المعاملات بين المؤسسات المالية والحكومات المركزية أو المحلية أو الوكالات الحكومية من نظام الإبلاغ عن المعاملات النقدية.

١-٤ هل ينطبق أيضا واجب إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية في كوريا عن الأصول والمعاملات المشتبه في صلتها بالإرهاب في الحالات التي لا يسوم فيها الفرد المعني أو المنظمة المعنية بتسمية الإرهاب؟ وما هي واجبات الإبلاغ القانونية وآليات الحرمان المتاحة في هذه الحالات؟

ألف - انطباق واجب الإبلاغ على الأشخاص/الكيانات غير المدرجين في قائمة الإرهابيين

تلزم المؤسسات المالية بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية في كوريا عن أي معاملة مالية يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب (المادة ٤ من "قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية").

ويجب على المؤسسات المالية أن تبلغ عن المعاملات المشبوهة بغض النظر عما إذا كان الأشخاص/الكيانات الذين يجرون المعاملات مدرجة أسماؤهم في قائمة الإرهابيين.

باء - العقوبة

ينطبق جرم "تمويل أنشطة للمنظمات الإجرامية" على من يجمع أموالاً لصالح إرهابيين.

ويعاقب أيضاً غسل الأموال بغرض تمويل الإرهاب، الذي يعد بمثابة "إخفاء أو تمويه الأموال المغسولة"، بموجب القانون الجنائي (المادة ٣ من "قانون عائدات الجريمة").

ويحكم على المؤسسات المالية بالغرامة إذا لم تبلغ وحدة الاستخبارات المالية عن المعاملات التي يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب.

ويمكن لمفوض وحدة الاستخبارات المالية في كوريا أن يفرض غرامة تصل إلى ٥ ملايين ون كوري على هذه المؤسسات المالية.

١-٥ وعملاً بالفقرة ١ (أ) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ينبغي للدول الأعضاء أن تطالب المؤسسات المالية والمحامين وسماسرة العقارات والمحاسبين والموثقين وغيرهم من الوسطاء المهنيين الذين يقومون بأنشطة السمسرة بإبلاغ السلطات المعنية عن المعاملات المشبوهة. وذكرت جمهورية كوريا في التقرير الثالث (الصفحة ٥) أنها تعترم النظر في تشريع يقضي بتوسيع نطاق الالتزام بالإبلاغ ليشمل وسطاء ماليين آخرين. وتود اللجنة الحصول على مجمل لأحكام أي مشروع قانون أعد في هذا المجال وتقرير عن حالة اعتماده.

ألف - التزامات الإبلاغ الواقعة على عاتق المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات

لا تنحصر المؤسسات المالية الخاضعة لالتزامات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، بموجب "قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية" الحالي، في الفئات العامة للمؤسسات المالية من قبيل المصارف وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين.

كما تخضع الكيانات المالية المتخصصة في ضمان الائتمانات والكيانات التي تصنف على أنها مكاتب صرف العملات الأجنبية بموجب "قانون المعاملات بالنقد الأجنبي" لنظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتخضع جميع الكيانات التي تقوم بأي نوع من الخدمات المالية تقريباً لنظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

باء - خطط لتطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة على الكازينوهات

علاوة على ذلك، تعمل حكومة جمهورية كوريا حالياً، على النحو الذي أوصت به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على توسيع نطاق نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ليشمل الكازينوهات، وهي ليست بمؤسسات مالية.

٦-١ وتشكر اللجنة جمهورية كوريا لإطلاعها على تقارير عن تنفيذ تدابيرها لمكافحة تمويل الإرهاب وتود الحصول على نسخ عن أي تقييمات أو تقديرات أخرى اضطلعت بها هيئات دولية أو إقليمية فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك ما يرتبط منها بالتدابير التنفيذية.

قامت منظمات دولية حتى الآن بتقييم جمهورية كوريا رسمياً مرتين فيما يخص مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد تلقت كوريا على وجه الخصوص تقييماً متبادلاً من فريق آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٢. غير أن التقييم اقترن بنظام مكافحة غسل الأموال فقط، دون مكافحة تمويل الإرهاب، ويعزى ذلك أساساً إلى أن فريق آسيا والمحيط الهادئ لم يكن وقتها قد وضع منهجته للتقييم فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب. وأشار برنامج تقييم القطاع المالي الذي اشترك في تنفيذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ٢٠٠٢ إلى حاجة كوريا إلى سن مشروع قانون مكافحة الإرهاب.

برنامج تقييم القطاع المالي، التقرير الرئيسي

زاي - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٩٢ - لقد قطعت كوريا أشواطاً كبيرة نحو مراعاة توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانضمت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا إلى مجموعة إيغمونت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ودخلت قاعدة بياناتها الحاسوبية حيز التشغيل مؤخراً. ومع ذلك، هناك ما يستلزم بذل مزيد من الجهود في المجالات التالية، في جملة أمور. أولاً، التعجيل بسن مشروع قانون مكافحة الإرهاب، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. ثانياً، ينبغي معالجة تقييد قانون إثبات الهوية الحقيقية لإمكانية الاطلاع على المعلومات الخاصة بالزبائن بغرض تسهيل التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ثالثاً، ينبغي إلغاء الحد الأقصى المبلغ النقدي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في أقرب وقت ممكن.

٧-١ وتخطط اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة فيما يخص وحدة الاستخبارات المالية في كوريا وتود أن تعرف ما إذا كانت تتمتع بما يلزم من هياكل وأموال وأفراد، وبما يكفي من موارد تقنية وغيرها للقيام بالمهام المأذون لها بما على أتم وجه. فكم عدد تقارير الإبلاغ عن معاملات مشبوهة التي تلقتها وحدة الاستخبارات المالية في كوريا، وكم منها تتصل بتمويل

الإرهاب؟ وكم عدد التقارير التي أفضت إلى تحقيقات ومحاكمات وإدانات؟ وما هي القوانين أو اللوائح التي استند إليها هذا الإجراء؟

ألف - الحالة الراهنة والأسس القانونية

(تشريعات مكافحة غسل الأموال)

إن قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية وقانون عائدات الجريمة، وهما القانونان المتعلقان بمكافحة غسل الأموال في جمهورية كوريا، هما نتاج تضافر الجهود التي اشتركت فيها كيانات شتى. وفي هذه الصدد، استعرضت الحكومة الكورية توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وقوانين مكافحة غسل الأموال في ولايات قضائية أخرى، والنظم اخلية ذات الصلة بالموضوع. إضافة إلى ذلك، انعكست آراء الهيئات الإدارية المعنية، بما فيها الاتحاد الكوري للمصارف والجماعات المدنية، كما عقدت جلسة استماع عامة. وقدم مشروعا القانونين إلى الجمعية الوطنية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، واعتمدا عقب استعراض مكثف دام تسعة أشهر، ثم دخلا حيز التنفيذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

[الهيكل التنظيمي والمهام]

وفقا لقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، أنشئت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا في إطار وزارة المالية والاقتصاد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وتتألف الوحدة، التي يرأسها المفوض، من مكنتين وأربع شعب تضم ٦٣ خبيرا من مختلف الإدارات الحكومية والوكالات الشريكة، وذلك اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٤. وتشمل هذه الوكالات وزارة المالية والاقتصاد، ووزارة العدل، ولجنة الإشراف المالي، ودائرة الضرائب الوطنية، ودائرة الجمارك الكورية، ووكالة الشرطة الوطنية، ومصرف كوريا، ودوائر الإشراف المالي. ورغم أن وحدة الاستخبارات المالية الكورية تابعة لوزارة المالية والاقتصاد وأن مستخدميه هم من وكالات مختلفة، فإن القانون يحمي ويضمن استقلالها ونزاهتها في أداء المهام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

وتقوم وحدة الاستخبارات المالية في كوريا بدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة الواردة من المؤسسات المالية، ومن ثم تُوزع على وكالات إنفاذ القانون عندما يسود الاعتقاد بأنها تتعلق بغسل الأموال. وتشمل وكالات إنفاذ القانون مكتب المدعي العام، ووكالة الشرطة الوطنية، ودائرة الضرائب الوطنية، ودائرة الجمارك الكورية، ولجنة الإشراف المالي، ولجنة الانتخابات الوطنية.

وتقوم وحدة الاستخبارات المالية في كوريا أيضا بالإشراف على نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية ودراسته والنظر فيه، كما تقدم التعليم/التدريب والترويج. وبالإضافة إلى هذا، فهي تتعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الواقعة وراء البحار وتتبادل معها المعلومات المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتقدم إلى كيانات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة مبادئ توجيهية بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وأمثلة عن المعاملات التي تمثل درجة عالية من الخطورة بالنسبة لغسل الأموال. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية في كوريا بتطوير وتشغيل أحدث نظام لتكنولوجيا المعلومات من أجل إدارة وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية بكفاءة.

باء - الإنجازات

ما برحت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا تؤدي حتى الآن دورا هاما في ربط المعلومات المتصلة بمكافحة غسل الأموال والواردة من المؤسسات المالية بوكالات إنفاذ القانون. وهي تعمل بمثابة جسر بين المؤسسات المالية ووكالات إنفاذ القانون، وذلك عندما يتم جمع وتحليل البيانات التي تتلقاها الوحدة بشأن المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية مع المعلومات الثانوية الأخرى، ومن ثم تُوزع على وكالات إنفاذ القانون، بما فيها مكتب المدعي العام، ووكالة الشرطة الوطنية، ودائرة الضرائب الوطنية، ودائرة الجمارك الكورية، ولجنة الإشراف المالي، ولجنة الانتخابات الوطنية. وبالإضافة إلى هذا، تعمل هذه الوحدة كوكالة مركزية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في كوريا، فتتخذ التدابير ذات الصلة، وتتعاون مع المنظمات الدولية مثل فرقة العمل المعنية بغسل الأموال بالإجراءات المالية ومجموعة إغمونت وفريق آسيا والمحيط الهادئ.

وعندما يتعلق الموضوع بنظام فعال لمكافحة غسل الأموال، فإن المعلومات الكافية بشأن المعاملات المشبوهة والواردة من المؤسسات المالية إلى وحدة الاستخبارات المالية في كوريا تشكل عنصرا جوهريا. ومن هذه الناحية، حققت كوريا تقدما ملحوظا في نظام مكافحة غسل الأموال، إذا ما أخذ تاريخها القصير في الاعتبار. فقد ارتفعت حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي لم تزد عن ٢٧٥ حالة في عام ٢٠٠٢، فوصلت إلى ١٧٤٤ حالة في عام ٢٠٠٣، و ٦٨٠ حالة في عام ٢٠٠٤، و ١٣٤٥٩ حالة في عام ٢٠٠٥. ويبدو أن ازدياد الوعي لدى المؤسسات المالية بشأن أهمية وضرورة نظام مكافحة غسل الأموال، وكذلك مشاركتها الفعالة قد ساهما في هذه الزيادة الملموسة. وكان هذا نتيجة للجهود التي تبذلها وحدة الاستخبارات المالية الكورية لتزويد

المؤسسات المالية بأحدث البيانات عهدا كالمرموز المرجعية وأدلة العمل بشأن المعاملات المشبوهة، والاشتراك بنشاط في تثقيف المستخدمين في المؤسسات المالية والإشراف عليهم، وكذلك في تبادل الأفكار.

وقد ساهم نظام الاستخبارات المالية في كوريا، الذي أنشئ على ثلاث مراحل، مساهمة كبيرة في نجاح عمل نظام مكافحة غسل الأموال. وبفضل إنشاء نظام الاستخبارات هذا، أصبح تقديم التقارير عن المعاملات المشبوهة واستلامها وتحليلها ونشرها يتم الآن على الإنترنت، وكان قد جرت العادة على القيام بذلك على الورق في معظم الحالات. وتُقدم الآن التقارير عن المعاملات المشبوهة على الإنترنت بشكل إلكتروني، كما تُجهز إلكترونيا جميع الاستفسارات بشأن المعلومات ذات الصلة الضرورية في مرحلة التحليل ومرحلة الموافقة.

وفي هذه الأثناء، ما برحت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا تبذل جهودا دؤوبة لتعزيز قدرتها التحليلية، وذلك لصالح إجراء التحليل الفعال في الوقت المناسب لقدر متزايد من المعلومات المقدمة عن المعاملات المشبوهة. وقد كان من شأن استغلال نظام إدارة المعارف الذي يسمح بمشاطرة المعلومات المسجلة لدى الخللين الأفراد، إلى جانب مجموعة من أمثلة الحالات التي تم تحليلها، والتي تعتبر هامة وحافلة بالمعلومات بالنسبة للمحللين، زيادة الخبرة والكفاءة في عملية التحليل.

ومن أجل عمل نظام مكافحة غسل الأموال بشكل فعال، فالأمر الجوهرى هو ليس فقط وجود شبكة تعاونية حسنة التنظيم بين الشركاء المحليين، بل لا بد أيضا من وجود مشاركة من الهيئات الدولية لمكافحة غسل الأموال مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتعاون معها.

وما برحت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا تشترك، منذ إنشائها، بشكل فعال في أعمال مختلف منظمات مكافحة غسل الأموال، وما برحت توقع على مذكرات تفاهم مع نظيراتها الأجنبية. وتشمل أنشطتها الرئيسية شغل منصب رئيس مشارك لفترة سنتين في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعنى بغسل الأموال واستضافة الاجتماع السنوي السابع لهذا الفريق في سيوول في عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، انضمت الوحدة في عام ٢٠٠٢ إلى مجموعة إغمونت، وهي رابطة تضم وحدات الاستخبارات المالية من جميع أنحاء العالم، وتقوم بدور فعال في اللجنة الفرعية التابعة لمجموعة إغمونت بصفتها ممثلة لمنطقة آسيا.

وبدأت وحدة الاستخبارات المالية في كوريا ببلجيكا في آذار/مارس ٢٠٠٢، فوِّقت اتفاقات ثنائية مع ما مجموعه ٢٩ وحدة استخبارات مالية أجنبية في أواخر عام ٢٠٠٥، فوسعت بذلك شبكتها التعاونية حول العالم. وفضلا عن ذلك، تعمل هذه الوحدة جاهدة على الحصول على العضوية في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي منظمة دولية رائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن المعترف به أن إعمال نظام مكافحة غسل الأموال في كوريا هو مساهمة هامة في بناء إطار للمعاملات المالية الشفافة. فمن وجهة نظر المؤسسات المالية، يحد هذا الإعمال من خطر التعرض للغش المالي أو للقروض العاطلة، ويزيد من مصداقية السوق المالية الدولية، ويحسن إجمالا من سلامة المعاملات المالية عن طريق حماية السوق المالية من الاستغلال من قبل العاملين في غسل الأموال.

وفضلا عن ذلك، فقد جعل هذا من الصعب استخدام المؤسسات المالية في محاولة لجمع واستخدام الأموال غير القانونية، مما يعزز استقرار النظام المالي الكوري.

وعلى وجه الخصوص، وبفضل مراجعة قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، ونظام الإبلاغ عن المعاملات النقدية، ومركز الديمقراطية والتنمية، دخلت الرسوم حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بالإضافة إلى النظام القائم. ويُتوقع لهذه النظم الجديدة أن تحسن نظام مكافحة غسل الأموال في كوريا.

وقد أحرزت جمهورية كوريا تقدما ملموسا في نظامها لمكافحة غسل الأموال من خلال التطوير المتواصل لنظامها، كما استوفت معظم المعايير الدولية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. بيد أنه بالنظر إلى أنها لا تزال تواجه تحديات كثيرة، مثل التشريعات المتصلة بتمويل الإرهاب، وفرض رسوم مكافحة غسل الأموال على القطاع غير المصرفي الذي يشمل الكازينوهات وتجارة المجوهرات، تخطط وحدة الاستخبارات المالية في كوريا للإتيان بتدابير تدريجية، بالتشاور الوثيق مع الوكالات والمنظمات ذات الصلة.

٨-١ ويسر اللجنة أن تلاحظ أن جمهورية كوريا قد حظرت نُظُم الدفع البديلة والتحويل غير الرسمي للأموال، وأن المادة ٦٦ من القانون المصرفي تجعل من تقديم خدمات التحويل بدون إذن حكومي جريمة يُعاقب عليها بالسجن حتى ٥ سنوات. فكم هو عدد وكالات التحويل غير الرسمي للأموال التي يُعتقد بأنها موجودة في جمهورية كوريا؟ وكيف تقوم السلطات ووكالات إنفاذ القانون المختصة بإعمال التشريعات ذات الصلة لضمان ألا تُستعمل هذه الكيانات من أجل غسل الأموال أو لأغراض إرهابية؟

تنص المادة ٨ من قانون معاملات القطع الأجنبي على أن يقوم أي شخص ينوي الاضطلاع بعمل تجاري في شؤون القطع الأجنبي (مدفوعات، تحصيل، استلام، إلخ) بين جمهورية كوريا وبلد أجنبي بتسجيل هذه المعاملات لدى وزير المالية والاقتصاد مسبقاً.

وتنص المادة ٢٧ من قانون معاملات القطع الأجنبي على أن الشخص الذي يشترك في أنشطة القطع الأجنبي دون إتمام هذا التسجيل على النحو المنصوص عليه في الفقرة الرئيسية من المادة ٨ يُعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ مليون ون كوري (حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة).

ورغم أنه من الصعب تتبع عدد الأشخاص غير المسجلين الذين يشتركون في معاملات القطع الأجنبي، ما برحت وكالات إنفاذ القانون المختصة، بما فيها دائرة الجمارك الكورية ودائرة الإشراف المالي، تقوم بمهام الإشراف باستمرار.

٩-١ وتكون اللجنة ممتنة لو تلقت إيضاحاً بشأن الإجراءات المستخدمة في جمهورية كوريا بقصد تحديد الكيانات أو الأشخاص:

- الذين لهم حساب مصرفي؛
- أو الذين يُحتفظ باسمهم بحساب مصرفي (أي أصحاب الحساب المتفاعلين)؛
- أو الذين يكونون المتفاعلين بالمعاملات التي يقوم بها وسطاء محترفون؛
- أو الذين يشتركون في معاملة مالية.

فهل تفرض جمهورية كوريا التزامات لتحديد هوية الأشخاص الذين يديرون الصناديق الاستثمارية بقصد الحصول على معلومات عن الأمناء، والمتصرفين/الواهبين والمتفاعلين؟ الرجاء تحديد الإجراءات التي تمكّن كيانات إنفاذ القوانين الأجنبية وغيرها من كيانات مكافحة الإرهاب من الحصول على هذه المعلومات في الحالات التي يُشتبه بوجود إرهاب فيها. كما ترحب اللجنة بتحديد الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا أو تزمع اتخاذها للحيلولة دون استخدام آليات مالية تخفي ملكية المتفاعلين بحساب.

ألف - إجراءات تحديد هوية الأفراد والكيانات في المعاملات المالية

(١) تحديد الأسماء الحقيقية بموجب قانون الأسماء الحقيقية (المادة ٣)

يُطلب من المؤسسات المالية تحديد الأسماء الحقيقية للكيانات أو الأشخاص المشتركين في معاملات مالية مثل فتح الحسابات أو تحويل الأموال. وتقوم المؤسسات

بتحديد الأسماء الحقيقية للأفراد وتحريها استناداً إلى شهادات الإقامة، وبالنسبة للكيانات، استناداً إلى بطاقات تسجيل الأعمال التجارية، وفي حالة الأشخاص الأجانب، استناداً إلى جوازات سفرهم.

(٢) مركز الديمقراطية والتنمية وفقاً لقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية (المادة ٥-٢)

اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبقصد منع غسل الأموال، ينبغي للمؤسسات المالية أن تدقق المعلومات المتصلة بالهويات بموجب القانون، وذلك بالإضافة إلى تحديد الأسماء الحقيقية فيما يتعلق بقانون الأسماء الحقيقية، وذلك عند فتح حسابات جديدة أو القيام بمعاملات عرضية تزيد قيمتها عن ٢٠ مليون ون كوري أو ١٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

أنواع الأفراد أو المنظمات	نقاط التدقيق (المادة ١٠-٤) من مرسوم إعمال القوانين
الأفراد (بمن فيهم الأفراد المشتركين في معاملات مالية من أجل أفراد آخرين وكيانات ومنظمات أخرى)	الأسماء الحقيقية (المشار إليها بعبارة الأسماء الحقيقية في المادة ٢، الفقرة ٤ من قانون الأسماء الحقيقية)، والعنوان والمعلومات المتعلقة بطريقة الاتصال (أرقام الهاتف وعناوين البريد الإلكتروني)
المنظمات التجارية	الأسماء الحقيقية، وأنواع الأعمال التجارية، ومواقع المقار والفروع، والمعلومات المتعلقة بالاتصال، أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني، والأسماء الحقيقية للرؤساء
المنظمات التي لا تبغي الربح ومنظمات أخرى	الأسماء الحقيقية، وأغراض التأسيس، ومواقع المكاتب الرئيسية، والمعلومات المتعلقة بالاتصال (أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني)، والأسماء الحقيقية للرؤساء
الأشخاص الأجانب والمنظمات الأجنبية	جميع ما تقدم من معلومات، والجنسيات، ومواقع العناوين والمكاتب الدائمة

باء - التدابير المتخذة ضد المعاملات التي تتم بأسماء مستعارة

يُطلب من المؤسسات المالية تحديد الأسماء الحقيقية للأشخاص المشتركين في المعاملات المالية والغرض من معاملاتهم، وذلك عندما يُشتبه بأن الأفراد أو الكيانات يستخدمون أسماء مستعارة من أجل غسل الأموال. (المادة ٥-٢، البند ١، الفقرة ٢، من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية)

وفضلا عما تقدم، يُعاقب الأشخاص أو الكيانات الذين يستخدمون أسماء مستعارة لأغراض إجرامية بموجب القوانين الجنائية ذات الصلة، مثل قانون معاقبة التملص من دفع الضرائب والقوانين الجنائية الأخرى. كما يُعاقب على أنشطة غسل الأموال من أجل تلك الأغراض بموجب قانون عائدات الجريمة، ويُستولى على الأموال والأرباح غير المشروعة.

١٠-١ وتود اللجنة أن تعرف ما هو الإطار الزمني المنصوص عليه بموجب قانون جمهورية كوريا لتجميد ومصادرة الأموال والأصول المتصلة بالإرهاب، وذلك عملا بالفقرة ١ (ج) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وما هي التدابير المتخذة لضمان القيام بذلك على وجه السرعة.

ألف - تجميد أموال الإرهابيين ومصادرتها بمقتضى القوانين الحالية

١ - تجميد أموال الإرهابيين

- بمقتضى المادة ١٥ (١) [مبادئ توجيهية للإذن بإجراء مدفوعات أو متحصلات لأشخاص على صلة بجماعة الطالبان والمنظمات الإرهابية الأخرى] من [قانون معاملات النقد الأجنبي] (الصادرة من وزارة المالية والاقتصاد)،
- تصدر قائمة بالإرهابيين، بمن فيهم المنتمون إلى تنظيم القاعدة وجماعة الطالبان، ولا يمكن للمدرجين على القائمة إجراء معاملات النقد الأجنبي ما لم يحصلوا على إذن من محافظ مصرف كوريا.

٢ - مصادرة أموال الإرهابيين

- أموال الإرهابيين هي "عائدات للجريمة" بمقتضى [قانون عائدات الجريمة] (المادة ٢٠٢)،
- غسل أموال الإرهابيين (المادة ٣) أو تسلمها (المادة ٤) هو أيضا جرم، ولذلك فإن أموال الإرهابيين التي يجري غسلها أو تسلمها يمكن مصادرتها.

باء - تدابير أشد صرامة لتجميد أموال الإرهابيين بمقتضى "قانون منع تمويل الإرهاب"

- تعمل حكومة جمهورية كوريا على سن قانون منع تمويل الإرهاب.

- تنظر الحكومة في استحداث نظام لتجميد أصول من ليسوا مدرجين على قائمة الإرهابيين ولكن يشتبه في انخراطهم في الإرهاب استنادا إلى التحريات التي تجريها السلطات الرقابية.

أساليب التحقيق

١١-١ دون المساس بالمعلومات ذات الحساسية أو بتحقيقات جارية، سوف ترحب اللجنة بتلقي معلومات عن استخدام جمهورية كوريا لما يلي:

- تقنيات التحقيق؛

تحصل حكومة جمهورية كوريا على المعلومات عن الجماعات الإرهابية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل الإنتربول.

وتستعرض السلطات الحالات المماثلة في الماضي وتعرض سبيل المكالمات وتلتقطها وتتبع أصل التمويل للعمليات غير المشروعة.

لا يزال التشريع الخاص بتقنيات التحقيق المتعلقة تحديدًا بالإرهاب معلقا في الجمعية الوطنية.

- تتبع أموال الجماعات الإجرامية؛ و

تحدد السياسة الوطنية الحسابات التي يبدو أنها تضم إرهابيين. ثم تحصل السلطات على معلومات عن صاحب الحساب وتحدد المصادر الممكنة للتمويل، وتبحث المعاملات التجارية السابقة والحالية المرتبطة بالحساب. وتحاول السلطات القبض ليس فقط على الأشخاص الضالعين بشكل مباشر في أنشطة إرهابية، ولكن أيضا على العناصر المدبرة للهجمات في الخفاء.

- اعتراض المكالمات

في حالة استخدام هاتف عام لتوجيه تهديدات إرهابية، تحدد الشرطة الوطنية مكان المتحدث، ثم ترسل مخرين إلى المكان لإعداد كمين له عندما يوجه نداء آخر.

وفي حالة استخدام هاتف خلوي، تقبض الشرطة على المشبوهين بتحديد مكان المتحدث من خلال أساليب تتبع معقدة.

وحيث يعلن عن هجوم عن طريق الإنترنت، تتحرى الشرطة عن صاحب الموقع الشبكي ومن يستخدمون ذلك الموقع بشكل متكرر. وتلقي الشرطة القبض على

المشبهين عندما يتم بنجاح التعرف على عنوان الشخص المعني حسب بروتوكول الإنترنت.

ويمكن للسلطات أن تتبع الاتصالات المشبوهة بالحصول على إذن من المحكمة. وفي حالة أي طارئ من الطوارئ يمكن للسلطات الحصول على إذن لاحق.

ومع ذلك فإن قانون الإجراءات الجنائية ينص على المصادرة والتفتيش والاستجواب واستراق أسلاك الاتصالات واستجواب شهود العيان كتقنيات للتحقيق يمكن تطبيقها على الأنشطة الإرهابية.

ولدى جمهورية كوريا أيضا تشريع يعاقب على تقديم أموال للجماعات الإجرامية. ويمكن لمسؤولي التحقيق الحصول على إذن لتتبع حسابات مصرفية معينة.

وبمقتضى قوانين جمهورية كوريا، يجب على المؤسسات المالية أن تبلغ وحدة الاستخبارات المالية في كوريا بالمعاملات والأموال المشبوهة التي تزيد على حد معين. وتستطيع هذه الوحدة عندئذ أن تبلغ سلطات التحقيق المعنية بما لديها من شواغل أو أن تتبع الأموال بتقاسم المعلومات مع النظراء في الخارج.

١٢-١ لتطبيق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل فعال، ينبغي أن تتوفر لدى الدول آلية تنفيذية فعالة ومنسقة وأن تضع وتنفذ استراتيجيات وطنية ودولية ملائمة لمكافحة الإرهاب. يرجى أن توضحوا كيف تعالج استراتيجية جمهورية كوريا وسياساتها لمكافحة الإرهاب الأنشطة التالية:

- التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛
 - الحماية المادية للأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهاب؛
 - التحليل الاستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات التي تلوح في الأفق؛
 - تحليل كفاءة وفعالية تشريع مكافحة الإرهاب والتعديلات التشريعية ذات الصلة؛
 - رصد ومنع الاتجار بالمخدرات والأسلحة والذخائر والمتفجرات.
- وسوف تقدر اللجنة تلقي بيان بتشريعات جمهورية كوريا وإجراءاتها الإدارية وأحسن الممارسات في هذه المجالات.
- تعقد الحكومة الكورية اجتماعات لمكافحة الإرهاب يرأسها رئيس الوزراء وتضم ٢٠ وزيرا للوزارات ذات الصلة بالإرهاب.

يرأس المدير المعني بسياسة الإرهاب في دائرة الاستخبارات الوطنية اجتماعا لمكافحة الإرهاب لدعم مهام اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب يضم مسؤولين من الوزارات المعنية.

تشرف دائرة الاستخبارات الوطنية على مركز تكامل استخبارات الإرهاب، الذي يوفر معلومات استخبارية عن الإرهاب للوكالات الحكومية.

تقوم مكاتب وأجهزة مكافحة الإرهاب الإقليمية، التي تنفذ أنشطة مكافحة الإرهاب في الموانئ والمطارات، بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المحلية بالتعاون مع الوكالات المركزية لمكافحة الإرهاب.

تسدي السلطات الحكومية المشورة بشأن مكافحة الإرهاب للمسؤولين في المرافق والهياكل الأساسية الهامة. وتصنّف الأماكن والمرافق العامة وفقا لمدى تعرضها للهجمات الإرهابية وتراقب بعناية وتؤمن وكالة الاستخبارات الوطنية مباشرة المرافق ذات الأولوية الأعلى. وتعد الحكومة حاليا تشريعا لتنظيم الإدارة الوطنية للمرافق المعرضة للهجمات الإرهابية.

وتنظم الحكومة إنتاج الذخائر والمتفجرات والأسلحة وبيعها وتجارتها وحيازتها عن طريق تشريعات فعالة لهذا الغرض. وتجري السلطات مراقبة دقيقة لتجار الأسلحة وميادين الرماية لمنع التداول غير المشروع للأسلحة والذخائر.

وتجري الحكومة بحوثا وتحقيقات مرتين أو ثلاث مرات كل سنة لضبط الأسلحة والذخائر غير المشروعة وتطلب التسجيل الطوعي للأسلحة والذخائر.

تقوم السلطات في الموانئ والمطارات بفحص دقيق للمسافرين للكشف عن النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر والمتفجرات.

وتوجد تشريعات أخرى للكشف عن المواد الكيميائية والعوامل البيولوجية التي يمكن أن تستخدم في أنشطة إرهابية ولتنظيم التعامل فيها.

ومع ذلك فإن تشريعات تنظيم الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الكيميائية والعوامل البيولوجية تركز حاليا على عمليات إدارية مثل منح الرخص والتراخيص.

١٣-١ تذكر جمهورية كوريا أن قانونها لمكافحة الإرهاب، إذا اعتمد، سينشئ مجلسا وطنيا لمكافحة الإرهاب يضم السلطات ذات الصلة ويرأسه رئيس الوزراء (التقرير الثاني، الصفحة ١١) (بالانكليزية). ويسر اللجنة أن تتلقى تقريراً عن البنية والوظائف المعتمدة لهذا المجلس.

سيرأس المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب المقترح رئيس الوزراء وسيضم ٢٠ وزيرا للوزارات ذات الصلة، بما فيها الخارجية والعدل والدفاع والبيئة والداخلية ووزارات التشييد، وكذلك دائرة الاستخبارات الوطنية. وسيكلف باستعراض المقترحات الوطنية لمكافحة الإرهاب والبت فيها.

التجريم والإجراءات الجنائية

١٤-١ هل لديكم في جمهورية كوريا برنامج لحماية الشهود؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تنطبق أي من سمات البرنامج على الحالات المنطوية على الإرهاب تحديداً؟

لا يوجد حالياً تشريع محدد لحماية الشهود في قضايا الإرهاب. بيد أن قانون الإجراءات القانونية ينص، بصفة عامة، على أن من الممكن، إذا وُجد شاهد كان من الصعب عليه أن يدلي بشهادته في حضور فرد معين، أن يُستجوب الشاهد على حدة. ويمكن أيضاً أن يستجوب الشهود خارج قاعات المحكمة في حالات معينة.

وتجيز التشريعات ذات الصلة للدعاء أن يطلب إلى الشرطة اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الشاهد في القضايا الجنائية الصعبة بما فيها القتل والاختطاف إذا كان الشاهد معرضاً لتهديدات بدنية.

وفيما يتعلق بالجرائم الجنائية المشددة وجرائم المخدرات وأنشطة الجماعات الإجرامية،

(أ) يمكن عدم الإفصاح عن هوية المبلّغ الأصلي عنها،

(ب) ويمكن إدخال أساليب الاستجواب عن طريق الفيديو والاستجواب خارج المحكمة والاستجواب المنفصل على حدة،

(ج) ويمكن للسلطات المختصة اتخاذ تدابير حمائية لضمان سلامة الشهود،

(د) ويمكن إخطار المبلّغين عن الجريمة بإلقاء القبض على الجرمين والإفراج عنهم وإدانتهم والحكم عليهم.

١٥-١ هل توجد أي تدابير محددة لمكافحة الإرهاب تطبق في الإجراءات الجنائية؟ وهل هناك إجراءات خاصة تنطبق على الأشخاص المتهمين بجرائم إرهابية في مراحل التوقيف والاحتجاز والمحاكمة؟

لا توجد حالياً تدابير محددة لمكافحة الإرهاب تستهدف الإجراءات الجنائية في جمهورية كوريا.

١٦-١ تلاحظ اللجنة أن السلطات الإدارية وسلطات التحقيق والادعاء والقضاء في جمهورية كوريا لا تتلقى في هذه المرحلة تدريباً يخص القضايا المتعلقة بالإرهاب (التقرير الرابع، الصفحة ٦ بالانكليزية). وتود اللجنة أن تعرف ما إذا كانت جمهورية كوريا تنظر حالياً في تدريب سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون فيما يتعلق بأساليب وتقنيات تمويل الإرهاب وقضايا مكافحة الإرهاب الأخرى.

ليس لدينا الكثير من التفاصيل بشأن هذا الموضوع.

فعالية التعاون الدولي في المسائل الجنائية

١٧-١ عملاً بالفقرة ٢ (و) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينبغي للدول أن تقدم بعضها لبعض أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل الأعمال الإرهابية أو بتقديم دعم لها، بما في ذلك المساعدة في الحصول على أدلة في حوزتها تكون لازمة للإجراءات القانونية. فهل يمكن لجمهورية كوريا أن تبين إجراءاتها الداخلية الرئيسية للتعاون مع الدول الأخرى بشأن قضايا مثل نقل الإجراءات الجنائية والأشخاص المحكوم عليهم، والإخطار بالإنباء القضائية والاعتراف بصفحة الأحكام الجنائية الأجنبية؟

عمليات نقل الإجراءات الجنائية تعالج وفقاً لاتفاقية نقل المحكوم عليهم وللتشريع الداخلي ذي الصلة.

ويمكن أن يتم نقل الإجراءات الجنائية بموافقة طوعية من المجرم والحكومة الأجنبية ووزير العدل، وبعد استعراض اللجنة الحكومية المعنية.

ويقضي المحكوم عليه باقياً مدة العقوبة فقط في أحد سجون كوريا.

وفيما يتعلق بمسألة نقل الإجراءات الجنائية، والأشخاص الصادر ضدهم أحكام، والإخطار بالإنباء القضائية والاعتراف بصحة الأحكام الجنائية الأجنبية، لا توجد حالياً تشريعات بهذا الشأن في جمهورية كوريا.

عمليات مراقبة الهجرة الوافدة

١٨-١ هل تراقب أماكن ملتصقي اللجوء في جمهورية كوريا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تعني بذلك الشرطة المحلية أم مؤسسة وطنية؟

تبلغ المكاتب المحلية للهجرة بأماكن ملتصقي اللجوء بهدف المحافظة على حد أدنى ضروري لإدارة شؤونهم واتخاذ ما يلزم من تدابير متاحة مثل إجراء المقابلات عند الاقتضاء وفقاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة.

١-١٩ هل تجيز جمهورية كوريا تغيير الأسماء بصفة قانونية دون تحديد مكان الإقامة؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تتخذ بعض أشكال تحديد الهوية بشكل إيجابي، مثل أخذ بصمات أصابع طالبي التغيير أو صورهم في بطاقات هويتهم القديمة، قبل إصدار وثائق الهوية الجديدة؟ ليس لدينا الكثير من التفاصيل بشأن هذا الموضوع.

عمليات مراقبة الحدود

١-٢٠ عملاً بالفقرة ٢ (ج) و (ز) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ينبغي للدول أن تكفل إنفاذ تدابير فعالة لمراقبة المجرى والجمارك والحدود من أجل منع تحركات الإرهابيين وعدم توفير ملاذ آمن لهم ومنع ارتكاب أعمال إرهابية، وستكون اللجنة ممتنة لتلقي تفاصيل بشأن:

- مدى التعاون والتنسيق بين الوكالات المختلفة التي تضطلع بمسؤوليات مراقبة الحدود، بما في ذلك الطرائق والأدوات المستخدمة وأمثلة لنتائج أي نشاط مشترك؛

تستضيف دائرة الاستخبارات الوطنية اجتماعات دورية لمناقشة قضايا مكافحة الإرهاب فيما بين الوكالات الحكومية المختلفة ولتشجيع تقاسم المعلومات والتعاون.

تقدم دائرة الاستخبارات الوطنية للوكالات الحكومية الوطنية والمحلية معلومات بشأن الأفراد المشتبه في انخراطهم في أنشطة إرهابية.

تبادلت دائرة الجمارك الكورية مذكرات تفاهم مع المكاتب البحرية والعسكرية الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات ذات الصلة.

- استراتيجيات وأساليب الرصد المستخدمة لحماية الشحنات الداخلة إلى أراضي جمهورية كوريا والمغادرة لها، باستخدام جميع أشكال النقل، من الأعمال الإرهابية، والخطوات التي أُخذت أو يُزمع اتخاذها لتطبيق إطار معايير منظمة الجمارك العالمية لكفالة أمن التجارة العالمية وتيسيرها،

منذ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، تقوم دائرة الجمارك الكورية بتحديد الحاويات المعرضة لمخاطر عالية التابعة لشركات الشحن والطيران الخاصة باستخدام أدوات متطورة للكشف لتحديد أماكن المصنفات أو المواد التي تشكل تهديدا للأمن العام.

وبوجه خاص، تستخدم دائرة جمارك كوريا المعدات الإلكترونية المتطورة وكذلك الموارد البشرية للكشف عن مصدر الشحنات، وشركة تسليم الشحنة والشحنات المثيرة للقلق.

تضع دائرة الجمارك الكورية أختاماً جمركية خاصة على الحاويات المشتبه في احتوائها على مصنفات غير قانونية للحيلولة دون هروب تلك المواد أثناء التسليم داخل الحدود الكورية.

تقوم دائرة جمارك كوريا حالياً بتشغيل ثنائي آلات متطورة لتفتيش الحاويات في الموانئ الكورية المختلفة لاستبعاد الشحنات غير القانونية.

- الآليات والضمانات الموجودة لكشف ومنع انتقال الإرهابيين عبر حدود الدولة في نقاط العبور التي لا يوجد بها رصد رسمي.

تتلقى دائرة جمارك كوريا بصورة مطردة المعلومات ذات الصلة من دائرة الاستخبارات الوطنية. وتحدد دائرة الجمارك الإرهابيين المشتبه بهم قبل أن يدخلوا كوريا وتبلغ على الفور عن الأنشطة التي تهم وكالة الشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات الوطنية ووزارة العدل حتى تتخذ التدابير الملائمة.

١-٢١ عملاً بالفقرة ٢ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ينبغي للدول أن تمنع تحركات الإرهابيين وإنشاء ملاذات آمنة. وتلاحظ اللجنة أن جمهورية كوريا، في هذه المرحلة، ”لم تضع بعد نظاماً خاصاً لتقديم معلومات مسبقة بشأن الشحنات والمسافرين الدوليين إلى البلدان الأخرى“ (التقرير الرابع، الصفحة ٨ بالانكليزية). ويسر اللجنة أن تعرف ما إذا كانت جمهورية كوريا تستخدم أو تزمع أن تستخدم برنامج إخطار مسبق للمسافرين لفحص المسافرين القادمين على رحلات الطيران الدولية بالرجوع إلى قواعد بيانات الإرهابيين قبل هبوط طائراتهم.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تطبق الحكومة نظام المعلومات المسبقة عن المسافرين، وتتلقى السلطات بمقتضاه معلومات إلزامية من شركات الطيران عن المسافرين القادمين لتحديد ومنع حدوث أنشطة إجرامية محتملة. وقد وضعت الأنظمة ذات الصلة منذ آذار/مارس ٢٠٠٥.

أمن المرافئ

١-٢٢ تود اللجنة، في سياق التدابير المقررة في المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، الحصول على معلومات بشأن التدابير التي نفذتها جمهورية كوريا بغرض منع الوصول بدون إذن إلى المرافق المرفئية وإلى السفن الراسية في هذه المرافق. فما هي الضمانات المعمول بها للتحقق من سلامة الموظفين العاملين في المرافق المرفئية وعلى متن السفن، لدى التعيين وأثناء العمل على السواء، وما هي التدابير التي أقرتها جمهورية

كوريا استجابة للتهديدات أو الانتهاكات الأمنية للمرافق المرفئية والوصلات بين السفن والمرافق؟ وتود اللجنة أن تحصل على معلومات بشأن التدريبات التي تجرى بغرض اختبار فعالية التدابير الأمنية في المرافق المرفئية وبشأن نتائج هذه التدريبات.

تسجل مكاتب الملاحة البحرية المحلية وتيرة دخول شخص ما إلى جمهورية كوريا، وكذلك الأهداف من دخوله، وذلك لتحديد الأنشطة المشبوهة. ولا تصدر السلطات تصاريح الدخول سوى لمن لهم وثائق معتمدة ملائمة.

وعلى الموظفين الراغبين في ركوب السفن الحصول على تراخيص مستقلة من سلطات المرافق. وتقوم السلطات بدوريات منتظمة في مياه المرافق للحيلولة دون ركوب السفن دون إذن.

وعلى المرشحين للعمل في المرافق المرفئية أن يجتازوا التحري عن سيرة المتقدمين بنجاح على النحو المنصوص عليه في الأنظمة المحلية. ويجب على العاملين أن يخضعوا لفحوصات أمنية وتدريبات سنوية.

وللاستجابة بفعالية أكبر للتهديدات الأمنية، تقوم الهيئات الحكومية المعنية، بما فيها دائرة الاستخبارات الوطنية ووزارة العدل وسلطات المرافق والجمارك المحلية، بإنشاء لجان أمنية والإشراف عليها لتحفيز مزيد من التعاون بين الوكالات. وتستعرض السلطات خيارات التشريعات الجنائية لوضع حد للتهديدات الأمنية.

ووفقا للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، تجري جمهورية كوريا برعاية ضابط أمن المرافق المرفئية، تدريبات أمنية للموظفين المعنيين كل ثلاثة أشهر بغرض تعزيز التأهب.

وتجري الحكومة تمارين أمنية مشتركة في المرافق الوطنية الكبرى في أوساط مسؤولي الأمن في مختلف الوكالات الحكومية، وتحمل النتائج على موقع رسمي على الإنترنت.

ويكتسي دور حرس السواحل في كوريا أهمية خاصة في هذا الصدد. ويقوم الحرس بدوريات بحرية في المرافق المرفئية، ويلاحق السفن التي يشتبه في انخراطها في أنشطة غير مشروعة، ويضع خططاً لتنفيذ عمليات الإنقاذ. ويقوم الحرس، على وجه الخصوص، بدوريات شاملة في المرافق والسفن الدولية، وتعطى سفن حرس السواحل السلطة الكاملة لاعتراض سفن يشتبه في انخراطها في أنشطة غير مشروعة.

وللتحقق من سلامة موظفيه وركابه، يعتمد حرس السواحل على قاعدة بيانات موسعة تضم إرهابيين مشبوهين وأشخاصا قيد التحقيق بغرض كشف السلوكيات التي تثير القلق. ويقوم حرس السواحل، في كل ربع سنة، بتمارين لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع البحرية الكورية، تشارك فيها زوارق دورية وأفرقة بحرية ذات أسلحة وأساليب خاصة. ويجادل حرس السواحل في كوريا أن يعزز روح التعاون المتبادل مع الشركاء المجاورين مثل حرس السواحل في اليابان ودائرة الحدود في روسيا.

* وأجرى حرس السواحل في كوريا تمارين مشتركة لمكافحة الإرهاب مع حرس السواحل في اليابان (تموز/يوليه ٢٠٠٥)، ودائرة الحدود في روسيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، وحرس السواحل في الهند (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

١-٢٣ فيما يخص أهمية تحديد الحاويات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، تود اللجنة أن تتلقى معلومات مستوفاة عن تعاون جمهورية كوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة أمن الحاويات.

كانت جمهورية كوريا البلد الثاني عشر الذي اعتمد مبادرة أمن الحاويات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وذلك لتعزيز أمن التجارة البحرية. ونفذت مبادرة أمن الحاويات في مرفأ بوسان اعتباراً من ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وتستخدم دائرة الجمارك في مرفأ بوسان ثلاثة موظفين متفرغين لإدارة مهام مبادرة أمن الحاويات.

وتتعاون جهات جمهورية كوريا تعاوناً وثيقاً مع نظيراتها الأمريكية لتقاسم المعلومات والخبرات في مجال تنفيذ مبادرة أمن الحاويات. ويجب على شركات الشحن البحري على وجه الخصوص إبلاغ مكتب الجمارك في الولايات المتحدة، عن قائمة المواد المشحونة قبل أن ترسو السفينة بفترة ٢٤ ساعة. ويختار مكتب الجمارك في الولايات المتحدة بناءً على ذلك المواد التي تثير القلق ويبلغ نظيره الكوري بالنتائج. ثم يستخدم مديرو مبادرة أمن الحاويات الكوريون معلومات مستقلة للتحقق من طبيعة ما يدعو إلى القلق. ويستخدم مديرو أمن الحاويات بالولايات المتحدة وكوريا أدوات بما في ذلك أجهزة متطورة للتصوير بالأشعة السينية لتحديد طبيعة المواد. وأخيراً، تناقش السلطات ما إذا كانت ستسمح بمضيها في طريق التسليم إلى الولايات المتحدة.

أمن الطيران

٢٤-١ هل تعتزم جمهورية كوريا الإسهام في خطة عمل منظمة الطيران المدني الدولي بغرض تعزيز أمن الطيران، بما في ذلك عن طريق التدقيقات الأمنية والمساعدة العاجلة للدول وتوفير دورات تدريبية، ومجموعة من المواد الإرشادية والمشاريع الأخرى المتنوعة؟

للمساهمة في تعزيز أمن الطيران العالمي، أوفدت جمهورية كوريا اختصاصيا للمشاركة في البرنامج العالمي للتحقق من السلامة التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي. ومن الناحية المالية، ساهمت جمهورية كوريا في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بمبلغ ٣٤٢ ٦٥٣ من دولارات الولايات المتحدة لصالح أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي، وتعتزم تقديم مساهمة إضافية بمبلغ ٣٥٠ ٢٢٠ من دولارات الولايات المتحدة في غضون السنة المالية ٢٠٠٦.

علاوة على ذلك، تعتزم جمهورية كوريا أن تساهم بمبلغ ٥٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لصالح البرنامج التعاوني لآسيا والمحيط الهادئ في مجال أمن الطيران الذي نظمه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وبمبلغ إضافي قدره ٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧.

وتنفذ جمهورية كوريا قانون سلامة وأمن الطيران ومراسيمها الرئاسية والوزارية لتعزيز الكفاءة في إدارة أمن الطيران.

علاوة على ذلك، أقرت جمهورية كوريا الأنظمة التالية تمشيا مع القواعد القياسية والممارسات الموصى بها الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولي:

- البرنامج الوطني لأمن الطيران
- خطة الطوارئ الوطنية في مجال الطيران
- البرنامج الوطني للتدريب في مجال الطيران المدني
- البرنامج الوطني لمراقبة جودة أمن الطيران
- البرنامج الوطني لبناء وصيانة المطارات
- مبادئ توجيهية بشأن المعدات الأمنية
- دليل مفتشي أمن الطيران

- مبادئ توجيهية بشأن مؤسسة التدريب على الفرز

٢٥-١ وتلاحظ اللجنة أن جمهورية كوريا دولة متعاقدة في منظمة الطيران المدني الدولي. فهل خضعت للتدقيق على أساس البرنامج العالمي للتحقق من الأمن المنشق عن خطة العمل لأمن الطيران؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الصعوبات وأوجه القصور التي تم تحديدها، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير والممارسات المفصلة في المرفق ١٧ من اتفاقية الطيران المدني الدولي؟

لقد نفذ البرنامج العالمي للتحقق من الأمن التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي بنجاح في جمهورية كوريا في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك التحقق الميداني في مطار إنشيون الدولي.

وأصدر فريق التحقق التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي تقريراً نهائياً يذكر أن المعايير الأمنية الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولي تنفذ حالياً على نحو مرضٍ في جمهورية كوريا.

ولتعزيز مركزه الأمني، قدم فريق التحقق التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي ١٣ توصية لجمهورية كوريا. وعدلت بناءً على ذلك الأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك البرنامج الوطني لأمن الطيران والبرنامج الوطني لمراقبة جودة أمن الطيران، وذلك في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وفي رسالتها الرسمية المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أكدت منظمة الطيران المدني الدولي الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها جمهورية كوريا ووافقت عليها.

تنفيذ الصكوك الدولية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب

٢٦-١ تطلب اللجنة ممتنة موافاتها بمعلومات عن الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا أو تعتزم اتخاذها كي تصبح طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

تتعاون حالياً الوكالات الحكومية المعنية، مثل وزارة الخارجية والتجارة ووزارة العدل، للتصديق على المعاهدة.

٢ - تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

الفقرة ١

١-٢ ما هي التدابير المعمول بها في جمهورية كوريا والتي تحظر بنص القانون وتمنع التحريض على ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية؟ وما هي الخطوات الأخرى التي يجري النظر فيها، إن وجدت؟

لا توجد حالياً أي تشريعات تحكم بالتحديد حظر الأعمال الإرهابية في جمهورية كوريا.

غير أن الأعمال الإرهابية يعاقب عليها بموجب تشريعات أخرى ذات صلة مثل القانون الجنائي العام والقوانين الخاصة التي تحكم السلوك الإجرامي. واستناداً إلى القانون الجنائي الكوري، يعاقب أي شخص يجرّس على السلوك الإجرامي، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، بما يعادل عقوبة مرتكب الجريمة الفعلي.

إضافة إلى ذلك، تصدر أموال الإرهابيين وفقاً للقوانين ذات الصلة، ويشترط في المعاملات الدولية مع أفراد مشبوهين الحصول على موافقة رئيس المصرف المركزي الكوري.

وتستعرض الحكومة الكورية حالياً مشاريع القوانين الرامية إلى ردع تدبير أموال الإرهابيين وغسلها وإلى تجميد الموارد المالية للإرهابيين.

٢-٢ ما هي التدابير التي تتخذها جمهورية كوريا كي لا تكون ملاذاً آمناً لأي شخص تتوافر بشأنه معلومات موثوقة وهامة تفيد وجود أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بضلوعه في التحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أكثر؟

رغم عدم وجود أي تشريعات محددة حتى الآن في هذا الصدد، ترفض جمهورية كوريا أن تكون ملاذاً آمناً لأي شخص يشتبه في سلوكه الإرهابي وذلك بمعاينة من يقدم العون للإرهابيين بما يعادل عقوبة الإرهابيين الفعليين.

الفقرة ٢

٣-٢ كيف تتعاون جمهورية كوريا مع الدول الأخرى على تعزيز أمن حدودها الدولية بغرض منع الأشخاص الضالعين في التحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أكثر من دخول أراضيها، بما في ذلك مكافحة تزوير وثائق السفر والسعي، بقدر المستطاع، إلى تحسين وسائل فرز الإرهابيين وإجراءات أمن المسافرين؟

تشارك جمهورية كوريا في الفريق المعني بامتثال قوانين الهجرة وإنفاذها، الذي يتألف من ضباط الاتصال لشؤون الهجرة من البلدان الصناعية الرئيسية. وينسق الفريق الأنشطة فيما بين الدول لاستهداف تزوير الوثائق وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

الفقرة ٣

٢-٤ ما هي الجهود الدولية التي تشارك فيها جمهورية كوريا أو التي تبحث المشاركة فيها أو الشروع فيها بهدف تحسين الحوار بين الحضارات وتوسيع نطاق التفاهم بينها سعياً إلى منع الاستهداف العشوائي لمختلف الديانات والثقافات؟

تشجع وزارة الثقافة والسياحة في جمهورية كوريا التبادل الثقافي ومختلف مبادرات التعاون لتعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب وثقافات مختلفة. وتشتمل هذه المبادرات على تبادل فرق تقدم عروضاً ثقافية، ودعوة شخصيات ثقافية ودينية إلى كوريا، وتقديم الدعم للمقيمين الدوليين في كوريا.

٢-٥ ما هي الخطوات التي تتخذها جمهورية كوريا للتصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية المدفوعة بدوافع التطرف والتعصب ولمنع الإرهابيين ومناصريهم من تخريب المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية؟

لدى جمهورية كوريا حالياً قانون الأمن القومي والقانون الجنائي العام لمعاقبة التطرف وغيره من السلوكيات إذا ما شكلت تهديداً للجمهور أو الأمن القومي لجمهورية كوريا.

ويعاقب تخريب الإرهابيين ومناصريهم للمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية بموجب القانون الجنائي العام.

الفقرة ٤

٢-٦ ماذا تفعل جمهورية كوريا لكي تكفل توافق أي تدابير تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ١ و ٢ و ٣ من القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني؟

ليس لدينا المزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع.